والسبب في هذا الاختلاف العددي في الأسفار القانونية المكونة للعهد القديم "هو اعتماد المسيحيين قانون العهد القديم لدى اليهود الذين استقروا بالإسكندرية، ونظرا إلى الامتيازات التي حظوا بها، استطاعوا الحفاظ على عبادتهم وشعائرهم، لكن نتيجة للتأثير الهلنستي الذي عرفه يهود المهجر، خاصة يهود الإسكندرية بدأت اللغة العبرية تتراجع، حتى حلت محلها اللغة الإغريقية، وصعب عليهم من ثم قراءة نصوصهم المقدسة فاضطروا إلى إحداث ترجمة باللغة الإغريقية، تكون مرجعا دينيا ليهود المهجر...، وبعد أسفار التوراة جرت ترجمة باقي أسفار العهد القديم بحسب قيمتها الدينية وزادت هذه الترجمة سبعة أسفار في مجموعها على النص المعتمد لدى يهود فلسطين، ونظرا إلى اعتماد مجمع "ترنت" على الترجمة اللاتينية الفولكاط التي أعدها القديس جيروم (347-420م) اعتمادا على هذا الأصل الإغريقي اختلف العهد القديم عند المسيحيين من حيث العدد عن توراة اليهود"[1].

المبحث الثاني

أهمية وأسباب قبول الأسفار المنحولة عند الطائفة الكاثوليكية

المطلب الأول: أهمية الأسفار المنحولة.

تحتل أسفار الأبوكريفا عند الطائفة الكاثوليكية مكانة جد مهمة إذ لا يعني أن كل ما بها ليس بحق عندهم، فبعض هذه الكتب كان لها اعتبارها الخاص ككتب كنسيّة ذات قيمة روحيّة وتاريخيّة، وهي في الحقيقة تمثل تراثا هاما بالنسبة

(1) يوسف الكلام ، تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، ص: 95-96 بتصرف.

للمؤرّخين، يكشف عن الكثير من الأحداث والأفكار والاتّجاهات والعادات التي اتّسمت بها الكنيسة الأولى، كما تمثل اللبنات الأولى للأدب المسيحي من الناحية القصصيّة ، "فلا أحد ينكر أن أكثر أسفار الأبوكريفا من الكتب القيمة جدا بسبب ما تلقي من نور على العصر الذي شهد مولدها، فإنه من المسلم به إجماعا أن السبعة عشر سفرا التي يتألف منها كتاب الأبوكريفا تتفاوت تفاوتا كبيرا في قيمتها؛ فالرأي يكاد يكون مجمعا على أن أسفار حكمة سليمان وحكمة يشوع بن سيراخ والمكابين الأول تمتاز بخواص سامية وقيمة روحية، حتى لتحسب من المؤلفات القديمة التي لا تقدر قيمتها. ويرى كثيرون من الباحثين أن إقصاء هذه الأسفار بالذات من الكتاب المقدس القانوني وإخراجها من الكتب المقدسة المطبوعة من الأمور التي يؤسف لها، والتي انطوت على خسارة للحياة التعبدية والروحية. ولوثر نفسه الذي لم يتردد في مقارنة الأسفار القانونية بغيرها من الأسفار غير القانونية رغب في أن يدمج سفر المكابين الأول بدلا من سفر إستير في الكتاب المقدس القانوني، ولا يتردد كثيرون في القول أن حكمة سليمان وحكمة يشوع بن سيراخ تعادل – إن لم تفضل- سفر الجامعة"[1]، كما أن الدارس لأسفار الأبوكريفا والمتفحص لمحتواها سيجد أن سفرا المكابين الأول والثاني هامان جدا ولا غنى عنهما لمن يدرس تاريخ اليهود، لاحتوائهما على تاريخ كبير الأهمية في عصر الاحتلال اليونانيّ لفلسطين والشام، واضطهاد اليونانيين لليهود ودينهم وتدنيس هيكلهم، والتفاصيل التاريخية هناك دقيقة جدا وممتازة في أسلوبها وصياغتها التاريخية والأدبية. وإن كانت مختلفة الأسلوب عن أساليب أسفار العهد المعتبَرة لدى اليهود كالأسفار التاريخية الأحد العشر المعترف بها لدى اليهود.

وفي العصر الحديث بدأت الكنائس تتجاوب مع آراء العلماء والمفكرين بضرورة الانتفاع بأسفار الأبوكريفا "إذ لا يمكن القول عن الكتاب المقدس أنه كامل كمصدر ووسيلة لدراسة الفن والتاريخ والأدب والديانة المسيحية بدون كتب الأبوكريفا فمنذ العصور المسيحية المبكرة حتى صدور الترجمة الإنجليزية المعروفة باسم الملك جيمس كانت هذه الكتب ضمن الكتاب المقدس، وبينما تنكر الدراسات النقدية الحديثة على الأبوكريفا أي مساواة مع الكتابات القانونية للعهدين القديم والجديد إلا أنها تاريخيا وثقافيا هي جزء مكمل للكتاب المقدس"[2]، ويمكن أن نلخص أهمية كتب الأبوكريفا فيما يلي:[3]

---

(1) حبيب سعيد، المدخل إلى الكتاب المقدس، ص: 186.

(2) رهبان دير القديس أنبا مقار، العهد القديم كما عرفته كنيسة الإسكندرية، دار مجلة مرقس، الطبعة الأولى، 1994، ص: 92- 93.

(3) أنظر: دائرة المعارف الكتابية، ج.1، ص:44.

- تلقي الضوء على الفترة التي كتبت فيها، فهي ترجع إلى القرن الثاني، وهي منجم غني بالمعلومات عن المسيحية في صورتها العامة في ذلك الوقت وخاصة في مواجهتها للطوائف السرية والمذاهب الغنوصية.
- تعرفنا بصور العبادة في بعض الدوائر المسيحية؛ إذ نجد وصفا كاملا لممارسة الفرائض المقدسة مثلا في أعمال توما كما توجد في هذه الأسفار بعض الصلوات والأعمال التعبدية التي لا توجد في غيرها.

المطلب الثاني: دوافع الكاثوليك والاورثوذوكس لقبول الأسفار المنحولة.

لقد تعددت الدوافع التي من أجلها قبل الكاثوليك والأرثوذكس الأسفار المنحولة أو الأبوكريفا وطباعتها في كتابهم المقدس إلى جانب الأسفار القانونية ويمكن أن نجمل هذه الدوافع فيما يلي:[1]

أولا: قرر مجمع أيبون (Hippo) المنعقد في سنة 393م قانونيتها ضمن الأسفار الأخرى وكان القديس أغسطينوس حاضرا هذا المجمع، وقد أعلن هذا المجمع أن كل من لا يقبل هذه الكتب ولا يعترف بقانونيتها ولا يقر بقراءتها في الكنيسة الكاثوليكية ولا بوجودها في نسخة الفلجاتا فليكن محروما، كما عقدت أيضا مجامع كثيرة على ممر العصور لتأكيد عقيدة الكنيسة في قانونية هذه الأسفار نذكر منها مجمع قرطاجنة عام 397 م، ومجمع قرطاجنة الثانى عام 419 م، ومجمع ترنت عام 1456 م للكنيسة الكاثوليكية، ومجمع القسطنطينية عام 1642 م، ومجمع أورشليم للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية عام 1982 م[2].

ثانيا: أن آباء الجيل الثاني والثالث مثل أكلمنضس الإسكندري وأوريجانوس وديوسيوس الإسكندري وكبريانوس ثم آباء الجيل الرابع مثل باسيليوس وأغريغوريوس النيزنزي وذهبي الفم جميعهم استشهدوا في كتبهم التي ألفوها بنصوص من الكتب القانونية الأولى والثانية سواء بسواء ولا ينبغي أن ننسى أن أنبا أثناسيوس الرسولي بالرغم من أنه ذكر في رسالته الفصحى سنة 265 م أن عدد الأسفار هو 22 سفرا كعدد الحروف الهجائية العبرية فقد أوضح أن هذه الكتب مفيدة لتعليم الموعوظين وقد استشهد أيضا في كتاباته بنصوص منها.

ثالثا: وردت هذه الأسفار ضمن الكتب القانونية في قوانين الرسل، وقد أثبتها الشيخ الصفي بن العسال في كتابه مجموع القوانين في الباب الثاني ، كما

---

(1) كنيسة السيدة العذراء، الأسفار القانونية التي حذفها البروتستانت من الكتاب المقدس، الإسكندرية، مطبعة دار العالم العربي، مقدمة الطبعة الثانية. و انظر كذلك: القمص بيشوي عبد المسيح، الكتاب المقدس والأسفار القانونية الثانية، مكتبة المحبة، الزقازيق،1983، ص: 30-32.

(2)http://st-takla.org/pub_Deuterocanon/Deuterocanon-Apocrypha_El-Asfar_El-Kanoneya_El-Tanya-index_.html

للمزيد من المعرفة المفصلة عن هذه المجامع وقراراتها ينظر: الأنبا يوأنس أسقف الغربية، محاضرات في التاريخ الكنسي: المجامع الكنسية، مطبعة الأنبا رويس الأوفست العباسية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.

أثبتها أخوه الشيخ إسحاق بن العسال في كتابه أصول الدين* وتبعهما أيضا القس شمس الرياس الملقب بابن كبر في كتابه مصباح الظلمة[1].

رابعا: لما حدثت مناقشة عن قانونية هذه الأسفار في الأجيال الأولى للمسيحية تقرر بالإجماع تضمينها كتب القراءات الخاصة بالخدمات الكنيسة؛ ففي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تقرأ فصولاً من هذه الأسفار ضمن قراءات الصوم الكبير وأسبوع الآلام** اعتباراً من باكر يوم الجمعة من الأسبوع الثالث للصوم إلى صباح سبت الفرح وحتى ليلة عيد القيامة ذاتها. كما أن الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية تعتبرها قانونية؛ إذ أنه لما خاطب

---

* أولاد العسال من كبار علماء الأقباط ووجهائهم في القرن الثالث عشر، غالبًا كانوا من سدمنت بصعيد مصر لكنهم نزحوا إلى مصر واستقروا هناك، عمل بعضهم في الحكومة والآخر تفرغ لخدمة الله، وكان لهم منزلة رفيعة في عهد الدولة الأيوبية، لاسيما أبو اسحق الذي كان مصاحبًا للأيوبيين في الشام، وكانت لهم منزلة سامية في الكنيسة، فانتخب منهم الصفي أبو الفضائل في عهد البابا كيرلس بن لقلق (75) ليكون كاتم أسرار المجمع الذي عقد لفض نزاع كنسي. لهم مجموعة من المؤلفات القيمة منها: مجموع أصول الدين ومسموع محصول اليقين و التبصرة المختصرة في العقائد النصرانية و الصحائح في الرد على النصائح و جامع اختصار القوانين المعروف بالمجموع الصفوي (http://st-takla.org/Saints/Coptic-Orthodox-Saints-Biography)

(1) وأنظر كذلك بالإضافة إلى كتاب الأسفار القانونية التي حذفها البروتستانت الموقع التالي: http://alhakekah.com/%D8%A7%D9%84%D8%

** الصوم الكبير هو أحد فترات الصيام حسب الديانة المسيحية وتبلغ مدته 55 يوما، دعي بالكبير لأنه يحتوي على ثلاث أصوام هي: أسبوع الاستعداد أو بدل السبوت، الأربعين يوماً المقدسة التي صامها السيد المسيح صوماً انقطاعيا بحسب الإيمان المسيحي وأسبوع الآلام.وفي هذا الصوم لا يأكل المسيحيون السمك الذي يؤكل في الصوم الصغير صوم الميلاد وذلك زيادة في التقشف والتذلل أمام الله وللمضي وراء السيد المسيح مشاركين له في صومه عنهم وفي تألمه وموته من أجل الناس وهكذا يحملوا الصليب معنويا معه. ويختلف موعد هذا الصوم من عام إلى آخر بحسب تاريخ يوم عيد القيامة المجيد الذي يحدد في أي سنة من السنين بحسب قاعدة حسابية مضبوطة بحيث لا يأتي قبل يوم ذبح خروف الفصح أو معه وإنما في يوم الأحد التالي له حسب تعاليم الكنيسة والتي تبعها العالم كله في القرون الأولى للمسيحية بحيث لا يأتي المرموز إليه قبل الرمز وبحيث لا يعيد مع اليهود ، مع الاحتفاظ بيومي الجمعة لتذكار صلب السيد المسيح والأحد لقيامته. ولا بد في الصوم من الانقطاع عن الطعام لفترة من الوقت ، وفترة الانقطاع هذه تختلف من شخص إلى آخر بحسب درجته الروحية واختلاف الصائمين في سنهم واختلافهم أيضا في نوعية عملهم ولمن لا يستطيع الانقطاع حتى الساعة الثالثة من النهار فأن فترة الانقطاع تكون بحسب إرشاد الأب الكاهن. (أنظر: فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، طبعة 1994، ص: 155، والإمام القرافي، الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة ، تحقيق الدكتور بكر زكي عوض، مكتبة وهبة، مصر، 1987، ص: 332).

البروتستانت هذه الكنيسة بشأن أسفار الأبوكريفا عقد البطريرك دوسيثاوس بطريك أورشليم مجمعا سنة 1672 م أصدر قرارا هذا نصه:" إننا نعد هذه الأسفار قانونية ونعتقد أنها هي الكتاب المقدس لأننا تسلمناها من الكنيسة المقدسة منذ القديم" وكذلك تعترف بها كنيسة أنطاكية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة البيزنطية وباقي الكنائس التقليدية[1].

خامسا: وجدت هذه الكتب في النسخة السبعينية التي ترجمت من العبرانية إلى اليونانية في عصر بطليموس الثاني بمدينة الإسكندرية سنة 282 قبل الميلاد وترجمها إثنان وسبعون حبرا من أحبار اليهود مما يدل على أنهم أنزلوا هذه الأسفار مع بقية الأسفار منزلة واحدة.

ومن يطلع على أقدم النسخ السبعينية وهي الثلاث النسخ المشهورة التي خطت في القرن الرابع الميلادي: السينائية، الإسكندرية والفاتيكانية يجد فيها هذه الكتب، كما أنها وجدت في النسخة القبطية التي تعتبر أقدم التراجم بعد السبعينية بلهجاتها المختلفة ولو أنه لم يعثر إلا على فقرات منها وكذا وجدت هذه الكتب في النسخة اللاتينية القديمة.

سادسا: ورود عيد التجديد[2] في إنجيل يوحنا[3] وهذا العيد لم يذكر في الكتاب المقدس في الأسفار القانونية الأولى وإنما جاء في سفر المكابيين الأول[4] وهو من الأسفار القانونية الثانية وهذا يدل دلالة صريحة على أن اليهود تسلموا الاحتفال بهذا العيد من هذا السفر. وكان أول من قرر هذا العيد هو

---

(1) أنظر كذلك: http://www.marnarsay.com

(2) عيد التجديد ويسمى كذلك عيد التدشين وعيد الحانوكة ومدته ثمانية أيام تبدأ في الخامس والعشرين من شهر كسلو الذي يقابل شهر ديسمبر (كانون الأول)، وهو بهذا التاريخ يمكن أطفال اليهود من الاحتفال بعيد يهودي في نفس الفترة التي يحتفل فيها المسيحيون بعيد الميلاد ويمثل هذا العيد إحياء ذكرى انتصار المكابيين على الحكم السلوقي في القرن الثاني قبل الميلاد ، حيث قاوموا السلطات الوثنية وطردوها عن الهيكل وفي الخامس والعشرين من هذا الشهر أخرجت التماثيل اليونانية من الهيكل، والطابع المميز للاحتفال بهذا العيد هو إشعال الشموع الكثيرة والأنوار المختلفة لمدة أسبوع كامل وقد صار هذا العيد يرمز إلى التحرر من أصفاد الأغيار ونيل الاستقلال.(فتاح عرفان عبد الحميد، اليهودية (عرض تاريخي)، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص: 143-144 و حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي، ص: 205-206).

(3) " وأقيم في أورشليم عيد التجديد فصل الشتاء وكان يسوع يتمشى في الهيكل تحت رواق سليمان" يوحنا: 10/22-23

(4) " ورسم يهوذا وإخوته وجماعة إسرائيل كلها أن يعيد لتدشين المذبح في وقته سنة فسنة مدة ثمانية أيام من اليوم الخامس والعشرين من شهر كسلو بسروج وابتهاج" المكابين الأول : 4/ 59.

يهوذا المكابي حين طهر الهيكل من نجاسات الأمم وجدد مذبحه كما هو وارد في المكابين الأول (4/ 36- 57).

سابعا: وجود اقتباسات كثيرة في الكتاب المقدس مصدرها هذه الأسفار المنحولة أو الأبوكريفية.

المبحث الثالث

الأسباب التي دعت إلى رفض الأسفار المنحولة

المطلب الأول: أسباب رفض أسفار العهد القديم المنحولة.

لقد حاول علماء الكتاب المقدس أن يحددوا الأسباب والأسس التي بمقتضاها تم رفض الأسفار المنحولة أو الأبوكريفا المنسوبة للعهد القديم وقد حصروها في الأمور التالية:

1- عدم وجودها في التوراة العبرانية إذ أنها لم تكتب باللغة العبرانية التي هي لغة العهد القديم الأصلية بل باللغة اليونانية التي لم تعرف عند اليهود إلا بعد انتهاء الوحي وختام العهد القديم بزمان طويل [1]، فلغتها إذن ليست العبرية التي هي لغة أنبياء بني إسرائيل ولغة الكتب المنزلة، وقد تأكد أن بعض اليهود كتبوا هذه الكتب باللغة اليونانية [2].

2- لم تظهر هذه الكتب إلا بعد زمن انقطاع الأنبياء، فأجمع أئمة بني إسرائيل على أن آخر أنبيائهم هو ملاخي، وورد في كتاب الحكمة أنه من كتابة سليمان ولكن هذا غير صحيح، لأن الكاتب يستشهد ببعض أقوال النبي إشعياء وإرميا، وهما بعد سليمان بمدة طويلة، فلا بد أن هذه الكتابة تمَّت بعد القرن السادس ق م. ويصف "كتاب الحكمة" بني إسرائيل بأنهم أذلاء مع أنهم كانوا في عصر سليمان في غاية العز والمجد[3].

3- يوجد في هذه الأسفار دلائل بينة تبرهن أنه لم يكتبها أناس ملهمون من الله؛ لأن الكتب التي تتضمن أكاذيب وهي مشحونة بقصص سخيفة ومضحكة أو تضاد تعاليم كتاب الله الصريحة التي توافق بعضها بعضا في كل الكتاب لا

---

(1) عبد السلام محمد، الكتاب المقدس في الميزان، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 1991، ص: 87.

(2) علاء أبو بكر، المناظرة الكبرى مع القس زكريا بطرس حول صحة الكتاب المقدس، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص: 84.

(3) نفسه، ص : 84.